حوارات معاصرة حول الرئاسة الأمريكية والكونغرس: هيئة الناخبين، تقسيمات انتخابية تشريعية والسلطات الحصرية

جون دينان John Dinan

بالرغم من استقرار وضع المؤسسات التشريعية والتنفيذية في الولايات المتحدة الأمريكية عبر الزمن إلا أن العديد من التطورات الأخيرة أدت إلى بروز نقاش حول نواحي معينة لهذه المؤسسات. لقد تم تناول الأسئلة الرئيسية حول التصميم المؤسسي منذ زمن بعيد مثل الخيار المتعلق بالنظام الرئاسي واختيار الرئيس بشكل مستقل عن الكونغرس. لم يحدث بالتأكيد أية إعادة نظر حول قرار تأسيس كونغرس ذو مجلسين تشريعيين بحيث يحق للولاية تمثيل متساوي في مجلس الشيوخ، ويكون مجلس النواب موزعاً على الولايات حسب السكان. كما أنه لا توجد أي تحديات للترتيب الدستوري الذي يمنح الكونغرس صلاحيات حصرية بدلاً من صلاحيات مطلقة مع الاحتفاظ بالصلاحيات الأخرى للولايات. إلا أن هناك نقاشاً يجري في السنين الأخيرة حول نواحي محددة من هذه الترتيبات منها نظام اختيار الرئيس ورسم الحدود لصلاحيات مجلس النواب، وتفعيل المحكمة العليا للحدود المفروضة على صلاحيات الكونغرس.

لقد حاز نظام اختيار الرئيس على الاهتمام الأكبر لهذه المؤسسات خاصة بعد انتخابات عام ٢٠٠٠. لقد قررت الجهات التي تحدد الدستور أن لا يتم اختيار الرئيس من قبل السلطة التشريعية أو من خلال التصويت المباشر وإنما من خلال هيئة انتخابية. ينص هذا النظام على أن يكون لكل ولاية عدد من الناخبين يساوي عدد أعضائها في الكونغرس بالتالي يصل عددهم إلى ٥٣٨ صوتاً انتخابياً موزعة على الخمسين ولاية بالإضافة إلى مقاطعة كولومبيا بحيث تحصل الولايات الأصغر على ثلاثة أصوات انتخابية وتحصل الولاية الأكبر وهي كاليفورنيا على ٥٥ صوتاً انتخابياً. يتنافس مرشحو الرئاسة على ٢٧٠ صوتاً انتخابياً يحتاجها المرشح من خلال الحملات الانتخابية في الولايات المختلفة التي تعطي جميع أصواتها الانتخابية (ما عدا حالتين) إلى الفائز في أغلبية الأصوات في الولاية. (ولاية ماين

غير مبين: ساموا الأمريكية، جزيرة بيكر، جوام، جزيرة هاولاند، جزيرة جارفيز، جونستون أتول، كينغمان ريف، ميدواي، جزر نافاسا، جزيرة شمال ماريانا، بالميرا أتول، بورتو ريكو، جزر فرجن، جزر ويك.

وولاية نبراسكا تسمحان بتقسيم الأصوات الانتخابية فيها بحيث تعطي الولايتان اثنين من أصواتها الانتخابية إلى الفائز في الانتخابات على مستوى الولاية، ومن ثم إعطاء كل صوت انتخابي متبقي إلى المرشح الذي يفوز بالتصويت الشعبي في كل مقاطعة انتخابية).

يعطي هذا النظام الولايات دوراً بارزاً في الانتخابات الرئاسية إلا أنه يشجع المرشحين الرئاسيين على التركيز على أكبر ١٥-٢٠ ولاية، وأكثرها تنافسية، وإهمال غيرها من الولايات. والأهم من ذلك أن المرشح يستطيع أن يفوز بأكثرية الأصوات الشعبية ويخسر الانتخابات لخصمه الذي يستطيع ضمان غالبية أصوات الهيئة الانتخابية. وهذا ما حدث عام ٢٠٠٠ عندما فاز آل غور بخمسمائة ألف صوت شعبي أكثر من جورج بوش لكنه خسر الانتخابات لأن بوش فاز بفائض خمسة أصوات في الهيئة الانتخابية. وعلى الرغم من أن هذه لم تكن المرة الأولى التي يخسر فيها مرشح كان قد فاز بأصوات شعبية في الانتخابات، إلا أنها كانت المرة الأكثر جدلاً وأدت إلى ظهور مطالبات ببدائل متنوعة للهيئة الانتخابية. تم اقتراح العديد من الإصلاحات – مثل وضع الأسس لتصويت شعبي مباشر أو تشجيع ولايات أكثر على أن تقسم صوتها الانتخابي بين المرشحين – إلا أن نقاد هذه الإصلاحات يطرحون أهمية التأثيرات المختلفة لكل مقترح على النظام الفدرالي. هل ستقود بدائل النظام الحالي بمرشحي الرئاسة إلى عمل حملات مختلفة أو الحكم بطريقة مختلفة أقل استجابة للولاية والقضايا المحلية؟ هل ستسهل هذه المقترحات الأمر أمام المرشحين لكي يفوزوا بتأييد عدد أقل من الأغلبية من الناس وبالتالي التشجيع على إيجاد عدد كبير من الأحزاب قد تتضمن أحزاباً تقوم على أسس جغرافية؟

المرشح يستطيع أن يفوز بأكثرية الأصوات الشعبية ويخسر الانتخابات لخصمه الذي يستطيع ضمان غالبية أصوات الهيئة الانتخابية.

كما ركز الإصلاحيون في الفترة الأخيرة على انتخابات الكونغرس خاصة على العملية التي يتم من خلالها تعيين حدود المناطق لانتخابات مجلس النواب. لا يعتبر هذا الأمر من القضايا التي تهم مجلس الشيوخ لأنه يتم اختيار الشيوخ على أساس الولاية ككل. ولكن، يتم إعادة تعيين حدود المناطق لانتخابات مجلس النواب كل عشر سنوات وهذه المسئولية تقع على عاتق المجالس التشريعية في الولاية. لقد عمل الكونغرس والمحكمة العليا بالتأكيد على فرض قيود على عملية إعادة تقسيم المقاطعات. ويجب أن تكون المقاطعات مدمجة، ومتماسكة وتتمتع بنفس الحجم. وما عدا ذلك، فإن المجالس التشريعية في الولايات يتمتعون بقدر كبير من الصلاحية الذاتية في مجال رسم حدود المقاطعات لانتخابات مجلس النواب.

كان الاهتمام في السنوات الأخيرة يدور حول استغلال هذه الصلاحيات من جانب الهيئات التشريعية في الولايات وذلك من خلال الاعتماد على تكنولوجيا الحاسوب في رسم حدود المقاطعات التي تعتبر آمنة للمتنافسين على إعادة ترشيحهم في أحد الحزبين الكبيرين، ويسمى هذا الإجراء بتقسيم المناطق إلى وحدات سياسية لمصلحة جماعة معينة. وهكذا، أصبحت السباقات في مجلس النواب غير تنافسية، بحيث أن أقل من ٤٠ من المتسابقين البالغ عددهم ٤٣٥ لا يشكون بمصيرهم في الانتخابات. لقد أصبح المتنافسون على إعادة ترشيحهم في مجلس النواب شبه محصنين من الهزيمة (نادراً ما واجهوا انخفاضاً عن نسبة ٩٠٪ في معدلات إعادة انتخابهم خلال العقود الأخيرة) إلا أن تقسيم المناطق إلى وحدات سياسية لمصلحة حزب معين زاد من سوء هذا الوضع وجعل أعضاء مجلس النواب، بمجرد وصولهم إلى مناصبهم، أقل اعتدالاً وأقل انفتاحاً للتسوية. وبالتالي، تم الاعتماد على القضاة ليلعبوا دوراً أكبر في رسم حدود المقاطعات وتم وضع المقترحات لإيجاد هيئات مستقلة تعمل على إعادة تشكيل المقاطعات أو أساليب أخرى غير حزبية لإعادة روح المنافسة إلى انتخابات الكونغرس.

القضية الثالثة التي جذبت الانتباه في السنوات الأخيرة تناولت مدى صلاحيات الكونغرس عند مقارنتها مع صلاحيات الولايات. حددت الوفود إلى المؤتمر الفدرالي عام ١٧٨٧ أن الكونغرس يمارس سلطات الحصر. وأكد التعديل العاشر لسنة ١٧٩١ على أن الصلاحيات غير المفوضة للكونغرس ستكون مخصصة لصالح الولايات. وكان التحدي طوال التاريخ الأمريكي متمثلاً في تحديد أي من قوانين الكونغرس يعتبر ممارسة شرعية لسلطات الحصر. وكانت المحكمة العليا منذ أواسط التسعينات أكثر نشاطاً في إلغاء القوانين التي تتجاوز هذه الصلاحيات. وكان من ضمن القوانين الملغاة خلال هذه الفترة قوانين شعبية تمنع امتلاك الأسلحة في أماكن قريبة من المدارس وتقديم وسائل معالجة مدنية لمساعدة ضحايا العنف الجنسي.

نجم عن قرارات المحكمة هذه، بالتأكيد، انتقاد لاذع من أعضاء الكونغرس والمجموعات والأفراد الذين يؤيدون هذه التشريعات المحددة. كما أنه نجم عن هذه القرارات انتقادات لدور المحكمة العليا كشرطي يراقب حدود صلاحيات الكونغرس. يقول العديد من الباحثين والشخصيات العامة أن على المحكمة أن تمتنع عن إصدار قرارات من هذا النوع وأن تترك الأمر للكونغرس في التقرير بشأن محتوى صلاحيات الحصر الخاصة به. وبالمقابل هنالك مجموعة أصغر من الباحثين والدارسين الذين يدافعون عن هذه القرارات على أنها خطوة هامة أولى نحو تعزيز الحدود الدستورية بين صلاحيات الكونغرس وصلاحيات الولاية في وقت لم تتمكن فيه الولايات أو الكونغرس من إظهار أي توجه نحو القيام بذلك لوحدها.

تستمر هذه النقاشات حول الحكم التنفيذي والتشريعي في الولايات المتحدة. إلا أن هذه النقاشات لا تركز الآن على أسئلة أساسية بشأن التصميم المؤسسي. لقد تمت تسوية هذه الأمور منذ زمن بعيد، كما جرت بعض التغييرات الهامة في هيكلية الحكم منذ التأسيس. ولكن، تعمل النقاشات الحالية – سواء كانت حول الهيئة الانتخابية أو رسم المقاطعات لانتخابات مجلس النواب أو تعزيز صلاحيات الكونغرس – على إثارة أسئلة أكثر محدودية، ولكنها لا تقل أهمية، حول أداء هذه المؤسسات القائمة منذ زمن.